

العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لتجربة المملكة العربية السعودية
خلال الفترة (Q1 2014 – Q4 2018)

Relationship between Islamic Banking Finance and Economic Growth: Empirical Evidence from Saudi Arabia during the period (Q1 2014-Q4 2018)

د. سمية زيرار
جامعة تلمسان - الجزائر
zirar_somaya@yahoo.fr

د. وفاء القرصو
جامعة تلمسان - الجزائر
fifikara@hotmail.fr

ط.د. مريم حاج عبد القادر¹
جامعة تلمسان - الجزائر
hadjabdelkader3@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/11/16

تاريخ الاستقبال: 2020/01/14

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل العلاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي في السعودية على المدى القصير والطويل وكذا اختبار اتجاه العلاقة السببية بينهما ما بين 2014 و 2018 على أساس بيانات ربع سنوية، فنظرا لأهمية القطاع المصرفي الإسلامي السعودي والدور الذي يتوقع له مستقبلا لتحفيز النمو الاقتصادي تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: هل للتمويل المصرفي الإسلامي تأثير على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟ وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) واختبارات السببية لجرانجر، حيث تم الاعتماد على إجمالي التمويل الممنوح من طرف المصارف الإسلامية (IBF)، تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (GFCF) ومؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) كمتغيرات تفسيرية، والناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي.

أظهرت نتائج الدراسة تأثير إيجابي معنوي للتمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من التمويل المصرفي الإسلامي إلى النمو الاقتصادي وهو ما يتوافق مع فرضية العرض القائد.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL، اختبارات السببية لجرانجر، المملكة العربية السعودية.

Abstract:

In this paper, the purpose is to analyse the relationship between islamic banking development and economic growth in the case of Saudi Arabia from Q1 : 2014 to Q4 :2018, Given to the importance of the Saudi Islamic banking sector and the role that is expected in the future to stimulate economic growth, this study attempts to answer the following problem: Does Islamic banking finance impact on economic growth in Saudi? using Auto Regressive Distributive Lags (ARDL) model and Granger's causality test. Depending on the Total Islamic Bank Financing, Gross Fixed Capital Formation and Consumer Price Index as explanatory variables while Gross Domestic Product was used as a measure of economic growth .

The study found that in the long run Islamic banking finance has a significant positive effect on GDP, and also showed a one causal relationship running from Islamic banking to GDP, which is support the supply-lead hypothesis.

Key words: Islamic Banking, Economic Growth, ARDL model, Granger causality, Saudi Arabia

¹ - المؤلف المرسل: مريم حاج عبد القادر: hadjabdelkader3@gmail.com

مقدمة:

أحد الاستنتاجات الرئيسية للاقتصاد الحديث هي أن "التمويل جيد للنمو" والفكرة القائلة بأن النمو الاقتصادي يحتاج إلى وساطة مالية للتوفيق بين المقترضين و المقرضين و توجيه الموارد إلى الاستخدامات الأكثر كفاءة، وقد أظهرت أعمال كل من (Goldsmith 1969) و (Mckinnon 1973) و (Shaw 1973) و (King and Levine 1993) و (Ang 2008) أدلة تدعم الرأي القائل بأن التنمية المالية جيدة للنمو (Kharroubi, 2012, p. 1) القطاع المصرفي الإسلامي وعلى الرغم من الفترة الزمنية التي لا تعتبر طويلة نسبيا في إطلاقها، تمكن من تحقيق قفزات كبيرة في فرض نفسه في التداول أمام القطاع المصرفي التقليدي، حيث يوجد أكثر من 500 مصرف إسلامي في 60 دولة بتمويل يقدر بتريليون و 200 مليار دولار حسب إحصائيات 2013، فضلا عن ذلك يقدم أكثر من 300 بنك تقليدي المنتجات المالية الإسلامية بأكثر من 300 مليار دولار (Hadjila, Menaguer, El aid, & Benbouziane, 2015, p. 308) وفي عام 2017 أحرزت مجلة The Banker مسح سنوي بخصوص التمويل الإسلامي حول العالم حيث توصلت إلى أن الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ارتفعت من 386 مليار دولار عام 2006 إلى 1509 مليار دولار عام 2017 بمعدل نمو سنوي مركب قدره 12.04%، وهذا يشير إلى أهمية العمل المصرفي الإسلامي الذي ينمو بشكل ثابت وبمعدلات تزيد عن ضعف معدلات نمو البنوك التقليدية. وبالتالي انطلاقا من تأصيل نظري، وفي السنوات الأخيرة ظهر اهتمام الباحثين لدور هذا القطاع في النمو الاقتصادي من خلال الدراسات التجريبية التي بحثت في العلاقة بين تطوير القطاع المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي و أظهرت نتائج متباينة حول اتجاه العلاقة السببية بينهما. بدأت الصناعة المصرفية الإسلامية في السعودية منذ أربعة عقود، حيث تعتبر من بين أوائل الدول التي لجأت إلى هذا القطاع.

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي: هل للتمويل المصرفي الإسلامي تأثير على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ؟
الفرضيات:

- المصارف الإسلامية تؤثر على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

- المصارف الإسلامية لا تؤثر على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

-إظهار تطور النظام المصرفي الإسلامي في المملكة العربية السعودية.

-محاولة الوقوف على الدور الأساسي الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية.

-تحليل اتجاه العلاقة السببية بين التطور المصرفي الإسلامي و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

منهجية الدراسة: ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي عند التطرق إلى العلاقة النظرية بين التمويل المصرفي الإسلامي و النمو

الاقتصادي، وستعتمد أيضا على النماذج القياسية من أجل وصف متغيرات الدراسة و تقدير العلاقات بين المتغيرات المستقلة أي تمويل المصارف

الإسلامية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت و سعر الصرف الاسمي و المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي.

كما تم تقسيم الدراسة إلى قسمين، حيث نتناول في المحور الأول العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي وفي المحور الثاني الطريقة

المستخدمة في البحث و النتائج و مناقشتها.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة:

يعتبر التمويل من أهم الدعائم الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وهذا الدور الذي يلعبه في تمويل الاقتصاد سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، حيث يستقطب التمويل اهتمام العديد من الاقتصاديين لارتباطه الوثيق بالنمو الاقتصادي، وقد ركزت الأبحاث في الآونة الأخيرة على اتجاه العلاقة السببية بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي.

أولاً: العلاقة بين النظام المصرفي و النمو الاقتصادي:

مع التطور السريع للوسطاء الماليين و وسائل الدفع التي تمثل دوراً رئيسياً في الأنشطة الاقتصادية، العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي أصبحت مركزاً للعديد من الدراسات الاقتصادية في العقدين الماضيين سواء في الجانب النظري أو العملي. ركزت الأبحاث في الآونة الأخيرة على اتجاه العلاقة السببية بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن تطور الوسطاء الماليين يمكن من تسريع معدل تراكم رأس المال و بالتالي تحسين النمو الاقتصادي و هذا ما يراه (Schumpeter 1912)، (Mckinnon 1973)، (Shaw 1973)، من جهة أخرى يرى بعض الاقتصاديين أن التمويل لا يؤثر على النمو الاقتصادي حيث يعتبر أن التنمية المالية تتبع النمو الاقتصادي كنتيجة لزيادة الطلب على الخدمات المالية، أي عندما ينمو الاقتصاد تظهر المزيد من المؤسسات المالية و المنتجات و الخدمات المالية في الأسواق استجابة للطلب المتزايد على الخدمات المالية و هذا ما يراه (Robinson 1952)، (Gurley and Shaw 1955)، علاوة على ذلك يعتقد Patrik 1966 أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه تنتقل من القطاع المالي إلى النمو الاقتصادي خلال مراحل مبكرة من التطور المالي، في حين أن الانتقال من النمو الاقتصادي إلى القطاع المالي يكون خلال مراحل مبكرة من التنمية الاقتصادية، من جهة أخرى يجب الإشارة إلى أن هناك دراسات أخرى لم تتوصل إلى وجود أي علاقة بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي أمثال (Gries et all 2009).

النقاش حول العلاقة السببية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي هو موضوع العديد من الدراسات التحريية التي أسفرت عن نتائج متباينة، و من خلال العديد من البحوث التي أجريت في هذا المجال هناك ثلاث أنواع من الاتجاهات للعلاقة السببية بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي التي تم التوصل إليها و التي تتمثل فيما يلي:

العلاقة السببية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي

Bidirectional causality فرضية (السببية ثنائية الاتجاه):	Demand-Following فرضية (الطلب التابع):	Supply-Leading فرضية (العرض القائد):
أي أن هناك علاقة سببية تبادلية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي وهذا ما يراه (Patrick 1966)، (Dimitriades & Hussein 1996).	تفترض هذه النظرية وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي إلى التنمية المالية، فمع نمو الاقتصاد الحقيقي سيزيد الطلب على الخدمات المالية وهذا سيدفع التوسع في القطاع المالي وهذا ما يراه (Gurley 1967) (Shaw & Gold Smith 1969) و (Jung 1986).	حيث تفترض هذه النظرية وجود علاقة سببية من التنمية المالية إلى النمو الاقتصادي و هو ما يعني خلق و تطوير المؤسسات المالية والأسواق لزيادة المعروض من الخدمات المالية وبالتالي يؤدي إلى نمو الاقتصاد الحقيقي وهذا ما يراه (Schumpeter 1912) (Mckinnon 1973) و (King & Levine 1993).

ثانيا: التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي:

يعتبر التمويل المصرفي الإسلامي من بين المواضيع التي أصبحت تتمحور حولها العديد من التحليلات والنقاشات من قبل الاقتصاديين والباحثين.

1- التمويل المصرفي الإسلامي (البنوك الإسلامية):

تعرف البنوك الإسلامية بأنها "هي البنوك التي تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة في جميع معاملاتها المالية والاستثمارية، وذلك من خلال تطبيق الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، وفي إطار الوكالة بنوعيتها العامة والخاصة" (الداغ، 2012، صفحة 55) تتعدد أساليب وصيغ التمويل المصرفي الإسلامي ويتمثل أهمها فيما يلي:

● المضاربة: ويقصد بها عقد بين طرفين يقدم أحدهما المال (صاحب رأس المال) للطرف الآخر (المضارب) ليعمل فيه بهدف تحقيق الربح، ويتم تقسيم الربح بنسب متفق عليها، وفي حالة حدوث خسارة يتحملها صاحب المال وحده و يخسر المضارب عمله و هذا في حالة عدم ثبوت أي تقصير أو إهمال من قبل المضارب.

● المشاركة: وتعرف بأنها عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح. (ابن عابدين، 2000، صفحة 312)

● المرابحة: هي اتفاق بين مشتر لسلمعة معينة وبائع لها، وبمواصفات محددة على أساس كلفة السلعة، أي ثمنها و مصاريفها، إضافة إلى هامش ربح يتفق عليه المشتري و البائع، و السلع قد يتم تسليمها في الحال و في أجل معين، و دفع المقابل للسلعة أي الثمن قد يتم في الحال أو لاحقا. (فليح، 2006، صفحة 293)

● بيع السلم: وهو عبارة عن عقد يتم بموجبه دفع ثمن سلعة معينة في الحال على أن يتم استلام السلعة لاحقا، أي بموعد معين ومن ثم فإن الثمن يدفع عاجلا والسلعة آجلا، أي هو بيع موصوف في الذمة ببدل يتم دفعه فورا. (فليح، 2006، صفحة 331).

2- النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يُحقق زيادة متوسطة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. (عجمية و ناصف، 2000، صفحة 51) و يعرف النمو الاقتصادي أيضا بأنه عبارة عن معدل الزيادة في الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، و يعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية و مدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني. (عريفات، 2006، صفحة 268)

ثالثا: الدراسات السابقة:

1- العلاقة بين النظام المالي والنمو الاقتصادي:

في سنة (2017) قدم الباحثان لمياء عماني ومحمد زكرياء بن معزوز مقال تحت عنوان " قياس تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المغرب -دراسة تجريبية باعتماد نموذج ARDL للفترة (1988-2014)-" (عماني و بن معزوز، 2017) حيث تم اعتماد حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص من قبل المصارف وحجم التداولات في سوق المال (حجم الأسهم المتداولة نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي) كمؤشرين للتطور المالي وحصص الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي، أظهرت النتائج التجريبية أن الزيادة في حجم القروض الموجهة من المصارف نحو القطاع الخاص بنسبة 1 % تؤدي إلى زيادة في النمو الحقيقي بقرابة 0.4 % على المدى الطويل، بالمقابل خلصت الدراسة إلى غياب دور فاعل لسوق الدار البيضاء المالي على النمو، ويعود جانب من ذلك إلى أثر المزاحمة الذي تحدته المصارف على نشاط البورصة. وفي سنة (2014) قدم (Mihail Petkovski) و (Jordan Kjosevski, Petkovski & Kjosevski)

2014) مقال بعنوان Does banking sector development promote economic growth? An empirical analysis for selected countries in Central and South Eastern Europe باستخدام (GMM) طريقة المربعات الصغرى المعممة على النموذج الديناميكي لبيانات السلسلة لـ 16 دولة خلال الفترة (1991-2001)، استعمل الباحثان المتغيرات المستقلة التالية: نسبة أشباه النقود (RQM)، معدل الفائدة (IM)، القروض الممنوحة للقطاع الخاص (PC)، التصدير (EX)، الاستثمار (INV)، معدل التضخم (INF)، الإنفاق الحكومي (GVE)، مؤشر البنك الدولي وسيادة القانون (RL) و المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، نتائج تقدير النموذج أشارت إلى أن لمعدل الفائدة والقروض الممنوحة للقطاع الخاص أثر سلبي معنوي على النمو الاقتصادي وقد يكون ذلك بسبب أن البلدان تمر بمرحلة انتقالية شهدت العديد من الأزمات المصرفية (1990، 2008، 2010) وكما كان متوقع التضخم يؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي بينما الإنفاق الحكومي و مؤشر البنك الدولي لهما تأثير إيجابي غير معنوي على النمو الاقتصادي، نسبة أشباه النقود و الاستثمار و التصدير لها أثر إيجابي كبير على النمو الاقتصادي. أما في سنة (2012) قدم (Hatim Ameer Mahram) مقال بعنوان Financial Intermediation and Economic Growth in Saudi Arabia: An Empirical Analysis, 1968-2010 باستخدام منهجية التكامل المتزامن ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) خلال الفترة (1968-2010)، قام الباحث بالاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لقياس النمو الاقتصادي و ثلاثة متغيرات لقياس حجم الوساطة المالية هي: حجم الطلب النقدي للقطاع المالي (LIQ)، عرض النقود (MGDP)، القروض الممنوحة للقطاع الخاص من طرف البنوك التجارية (CPS) كما تم إدراج أربعة متغيرات أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي هي: إجمالي الاستثمارات (INV)، الإنفاق الحكومي (G)، رأس المال البشري (H)، الانفتاح التجاري (OPEN).
قدر الباحث المعادلة التالية:

$$\ln RGDP_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \alpha_2 \ln INV_t + \alpha_3 \ln G_t + \alpha_4 \ln H_t + \alpha_5 \ln OPEN_t + \alpha_6 \ln FIND_t + u_{1t}$$

حيث: $FIND_t$: تمثل متغيرات التطور المالي (LIQ أو MGDP أو CPS). \ln : اللوغاريتم الطبيعي. t : الاتجاه العام. u_{1t} : حد الخطأ.

توصل الباحث أنه على المدى الطويل إجمالي الاستثمارات، الإنفاق الحكومي، رأس المال البشري، الانفتاح التجاري تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي في حين أن للوساطة المالية أثر سلبي كبير على النمو الاقتصادي، وهذا يبين عدم الكفاءة في تخصيص القروض المصرفية حيث تتلقى قطاعات أقل إنتاجية حصص كبيرة من القروض كما تعاني البنوك من عدم وجود ابتكار مالي خاصة فيما يتعلق بالمنتجات المالية الإسلامية.

2- العلاقة بين النظام المالي الإسلامي و النمو الاقتصادي:

دراسة لـ N.Isik (2018) (Isik, 2018) هدفت إلى التحقيق في العلاقة بين الأعمال المصرفية الإسلامية و النمو الاقتصادي والابتكار لـ 5 دول من الخليج العربي (البحرين، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، السعودية) في الفترة الممتدة ما بين 2001 و 2015 و ذلك باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) حيث تم تطبيق اختبارات جذر الوحدة و التكامل المشترك، توصلت الدراسة إلى أن الأعمال المصرفية الإسلامية و الابتكارات في الدول محل الدراسة لها علاقة إيجابية و هامة مع النمو الاقتصادي، كما أن تمويل الاستثمارات ذات الابتكارات يساهم في النمو الاقتصادي. قام (Melloul, A.Melloul et all (2017) (Chaik, & Oujgha, 2017) بدراسة العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي و النمو الاقتصادي في أعقاب أزمة 2008 لـ 9 دول

(البحرين، السعودية، الإمارات، الكويت، ماليزيا، اندونيسيا، قطر، تركيا، باكستان) خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و 2014 باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) توصلت الدراسة إلى أن حسابات الاستثمار المصرفي الإسلامي هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك الإسلامية و رأس المال المستثمر من قبل البنوك الإسلامية يحسن الربحية و يعزز النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أن تطور التمويل الإسلامي مرتبط ارتباطا إيجابيا بالنمو الاقتصادي. Hachicha و Ben Amar (2016) (Hachicha & Ben Amar, 2016) قاما باختبار مدى تأثير تمويل المصارف الإسلامية على النمو الاقتصادي لماليزيا من الربع الأول لسنة 2000 إلى الربع الرابع لسنة 2011 باستخدام اختبارات جذر الوحدة و نموذج تصحيح الخطأ توصلوا إلى أن تمويل المصارف الإسلامية ليس له تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا على المدى الطويل، حيث تأثر مؤشرات التمويل الإسلامي المختلفة على المدى القصير أكثر من تأثيرها على المدى الطويل، بالإضافة إلى أن المصارف الإسلامية الماليزية لم تلعب دورها الرئيسي بشكل فعال كوسيط مالي يسهل توجيه المدخرات إلى مشاريع استثمار طويلة الأجل. قام Kassim (2016) (Kassim, 2016) بتقييم مساهمة التمويل الإسلامي في النشاط الاقتصادي الحقيقي لماليزيا من 1990 إلى 2013 على أساس بيانات ربع سنوية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفحوات الزمنية الموزعة ARDL و نجح اختبار التكامل المشترك و توصل إلى أن الودائع الإسلامية ليس لها تأثير كبير على الاقتصاد الحقيقي في المدى القصير، أما على المدى الطويل فلها تأثير إيجابي و كبير على الاقتصاد الحقيقي، إضافة إلى أن أنشطة تمويل المصارف الإسلامية تساهم بشكل كبير في الأنشطة الاقتصادية الحقيقية على المدى القصير و الطويل، مع مساهمة أقوى على المدى الطويل، كما تقوم مصارف الإسلامية في ماليزيا بدور الوساطة المالية بفعالية حيث تقوم بتجميع الأموال و توجيهها إلى أنشطة الاستثمار الإنتاجية. ركز Ali و Uddin (2016) (Ali & Uddin, 2016) على اختبار العلاقة القصيرة والطويلة المدى والعلاقات السببية بين تطور المصارف الإسلامية و النمو الاقتصادي في ماليزيا بين الفترتين (2006-2014) وذلك بالاعتماد على تقنية اختبار ARDL و نموذج تصحيح الخطأ VECM و تحليل التباين VDCs، حيث توصلوا إلى وجود علاقة أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى تطور التمويل الإسلامي مما يدعم فرضية Demand following أي أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يعتمد على التمويل الإسلامي حيث أن مساهمة القطاع المالي الإسلامي ضعيفة. قدم الباحثان Imam و Lawal (2016) (Lawal & Imam, 2016) دراسة بعنوان Islamic Finance and Economic Growth : Empirical Evidence from Nigeria إلى تقييم مساهمة التمويل الإسلامي في نمو اقتصاد نيجيريا من 2012 إلى 2015 على أساس ربع سنوي حيث استخدموا اختبار جذر الوحدة، اختبار التكامل المشترك، اختبار السببية لجرانجر، المربعات الصغرى العادية، توصل الباحثان إلى وجود ارتباط إيجابي و قوي بين تمويل المصارف الإسلامية و النمو الاقتصادي في نيجيريا، و وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من تمويل المصارف الإسلامية إلى النمو الاقتصادي و هذا ما يتفق مع فرضية Shumpter 's supply leading. قام ف. شياو و إ. مومني (2016) (شياو و مومني، 2016) بإعداد ورقة بحثية هدفت إلى اختبار العلاقة بين تطور المصارف الإسلامية و انعكاساته على النمو الاقتصادي في ماليزيا ما بين 2000 و 2013 باستخدام نموذج التكامل المشترك و اختبارات السببية لجرانجر توصل الباحثان إلى وجود علاقة سببية قصيرة الأجل من الناتج المحلي الإجمالي إلى التمويل المصرفي الإسلامي، كما أن التمويل المصرفي الإسلامي لا يسبب النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي مرتبط طرديا و معنويا مع النمو الاقتصادي و تكوين رأس المال في ماليزيا، و وجود علاقة سببية من التمويل المصرفي الإسلامي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن المصرفية الإسلامية تعتبر بيئة مناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لماليزيا. P.Imam و K.Kpodar (2016) (Imam & Kpodar, 2016) درسوا العلاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية و النمو الاقتصادي و تحليلها باستخدام عينة من 52 دولة خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2010 باستخدام منهج بيانات السلاسل

الزمنية المقطعية (Panel Data) أشارت نتائج الدراسة إلى أن الخدمات المصرفية الإسلامية مرتبطة إيجابيا بالنمو الاقتصادي حتى بعد التحكم في محددات النمو المختلفة، كما أن الخدمات المصرفية الإسلامية تناسب الدول النامية بدرجة كبيرة لأنها تقوم على المشاركة في المخاطر، مما يجعل أنشطتها أكثر ارتباطا بالاقتصاد الحقيقي من التمويل التقليدي، بالإضافة إلى أنه أكثر مرونة ضد الصدمات. وفي سنة 2015 قدم D.Azouzi و A.Echchabi (Echchabi & Azouzi, 2015) مقال بعنوان Islamic Finance Arab Emirates Development and Economic Growth Nexus : The Case of the United (UAE) يهدف إلى تحليل العلاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة ما بين 2004 و 2011 باستخدام بيانات ربع سنوية، بالاعتماد على التكامل المشترك واختبار السببية لجرائح توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية و النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال فترة الدراسة. في دراسة أخرى ل Tabash and Dhankar (2014) Dhankar (2014) حاول الباحثان تقييم مدى مساهمة التمويل الإسلامي في نمو اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة وتحليل العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، حيث تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية من 1990 إلى 2010 وذلك بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك واختبارات جرائح السببية وتشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية و قوية بين تمويل المصارف الإسلامية و النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث أن هذه العلاقة هي سببية أحادية الاتجاه من التمويل المصرفي الإسلامي إلى النمو الاقتصادي و هذا ما يدعم فرضية Shumpeter 's supply leading. دراسة ل M.Abduh و M.Azmi.Omar (2012) (Abduh & Azmi, 2012) بعنوان Islamic banking and economic growth : the Indonesian experience هدفت إلى اختبار العلاقات بين تنمية المصارف الإسلامية و النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل في حالة اندونيسيا ما بين 2003 و 2010 باستخدام بيانات ربع سنوية و بالاعتماد على اختبار التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في المدى القصير و الطويل بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي في اندونيسيا و هذه العلاقة هي ثنائية الاتجاه مما يعني أن التطور في الخدمات المصرفية الإسلامية يحفز النمو الاقتصادي، وفي الوقت نفسه النمو الاقتصادي يدفع الصيرفة الإسلامية إلى التطور في اندونيسيا.

المحور الثاني: تحليل نظري ودراسة قياسية للعلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية:

تعتبر المملكة العربية السعودية من بين الدول الرائدة في المصرفية الإسلامية لذا سيتم التطرق في هذا المحور إلى تطور النظام المصرفي الإسلامي في السعودية بالإضافة إلى دراسة قياسية للعلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي و النمو الاقتصادي في السعودية

أولا: تطور النظام المصرفي الإسلامي في المملكة العربية السعودية:

بدأت الصناعة المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية خلال النصف الثاني من الخمسينات مع تأسيس بنك الراجحي عام 1950 و هو أكبر و أقدم بنك من حيث الأصول في المملكة العربية السعودية. يبلغ عدد البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية 12 مصرفا تجاريا أربعة (4) منها عبارة عن بنوك إسلامية كاملة وهي بنك الراجحي، بنك الجزيرة الذي تأسس عام 1975، بنك البلاد تأسس عام 2004 و بنك الإنماء عام 2007، أما بالنسبة للبنوك الأخرى فهي عبارة عن بنوك تقليدية لكن كلها تقدم خدمات مصرفية إسلامية و في مقدمتها بنك الأهلي و البنك السعودي البريطاني و البنك السعودي الفرنسي و بنك الرياض، وبحسب الإحصائيات فإن 53 في المائة من أعمال القطاع المصرفي السعودي تنطبق عليها المعايير الشرعية الإسلامية، حيث أن معظم العمليات المصرفية الخاصة بالأفراد تدار وفقا للشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية، في حين أن العمليات الخاصة بالشركات تدار وفقا للمصرفية التقليدية.

أظهرت الخدمات المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية تقدماً هائلاً في العقد الماضي في السوق العالمية فوفقاً للتقرير الصادر عن "مجموعة أوكسفورد للأعمال" فإن المملكة العربية السعودية تعتبر الدولة المصدرة لأكثر عدد من الصكوك "السندات الإسلامية" خلال عامي 2012 و 2013، بالإضافة إلى أن إحصائيات عام 2014 أقرت أن المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية تمتلك 35% من الأصول المصرفية الإسلامية من بين دول مجلس التعاون الخليجي تليها الإمارات و قطر بنسبة 33% و 13% على التوالي. وفقاً لإحصائيات مؤسسة النقد العربي السعودي بلغ إجمالي عدد فروع البنوك عام 2015 في السعودية 1976 فرع، من بين كل هذه البنوك يمتلك الراجحي أعلى عدد من فروع البنوك 525 فرع مقارنة بسنة 2006 كان يملك 390 فرع، كما ارتفع عدد فروع بنك البلاد من 40 فرع سنة 2006 إلى 120 فرع سنة 2015، أما بنك الجزيرة فبلغ عدد فروعها 23 فرع سنة 2006 و ارتفع إلى 76 فرع سنة 2015، أما بالنسبة لبنك الإنماء فوصل عدد فروعها إلى 69 فرع سنة 2015 مقارنة بسنة 2009 حيث بلغ 13 فرع. ثانياً: دراسة قياسية للعلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (Q1:2014 – Q4:2018):

1- منهجية الدراسة:

تم استخدام في هذه الدراسة منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)، تم استخدام هذه الطريقة لأن تطبيق اختبارات التكامل المشترك (أجل وجرانجر - جوهانسون) يتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها، إضافة إلى أن هذه الاختبارات تعطي نتائج غير دقيقة في حالة كون حجم العينة صغيراً مثل دراستنا التي تستخدم عينة بما 20 مشاهدة، وهذا ما يضع شرطاً على استخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات، وكنتيجه لهاتين المشكلتين أصبحت منهجية Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) للتكامل المشترك شائعة الاستخدام في السنوات الأخيرة، والتي قدمت من طرف بيسران وآخرون (Pesaran & others, 2001) عام (2001) حيث دمج فيها نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive Model مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed Lag Model في نموذج واحد، في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية و إبطائها بمدة واحدة أو أكثر. ويتميز نموذج (ARDL) بعدة مزايا منها:

- لا يستلزم تطبيق نموذج (ARDL) أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة نفسها $I(0)$ ، أو من الرتبة الأولى $I(1)$ ، ولكن يجب أن لا تكون متكاملة من الرتبة الثانية $I(2)$.
- إمكانية تقدير الأجل الطويل والقصير في آن واحد، إضافة إلى إمكانية التعامل مع المتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات إبطاء زمنية مختلفة.
- تكون نتائج تطبيق هذا النموذج دقيقة في حالة كون حجم العينة صغيراً، فضلاً عن بساطة هذا النموذج في تقدير التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.
- يمكن التمييز بين المتغيرات التابعة والمتغيرات التفسيرية في النموذج والسماح باختبار العلاقة بين المتغيرات الأصلية (في المستوى - Level) بغض النظر فيما إذا كانت المتغيرات التفسيرية هي $I(0)$ أو $I(1)$ أو مزيج منهما.
- يأخذ نموذج ARDL عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام.
- يعطي نموذج ARDL أفضل النتائج للمعلمات في الأجل الطويل ويمكن الاعتماد على اختبارات التشخيص بشكل كبير.

- من خلال نموذج ARDL يمكن تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، إضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتعد معلماته المقدرة للأجل القصير والطويل أكثر اتساقاً من تلك المقدرة بالطرق الأخرى لاختبار التكامل المشترك.

تتكون الصيغة العامة للنموذج من متغير تابع (Y) و (K) من المتغيرات التفسيرية (X_1, X_2, \dots, X_k) ، يكتب النموذج كالتالي:

$$\Delta Y_t = c + B_1 Y_{t-1} + B_2 X_{1t-1} + B_3 X_{2t-1} + \dots + B_{k+1} X_{kt-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{2i} \Delta Y_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{3i} \Delta Y_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k-1} \lambda_{(k+1)i} \Delta Y_{kt-i} + u_t \dots \dots (1)$$

حيث أن:

Δ : الفروق الأولى. u_t : حد الخطأ العشوائي. c : الحد الثابت. B : معلمات العلاقة طويلة الأجل.

$(P, q_1, q_2, \dots, q_k)$: تمثل فترات الإبطاء للمتغيرات $(Y, X_1, X_2, \dots, X_k)$ على الترتيب.

هناك دراسات عديدة قامت باستخدام هذه المنهجية منها دراسة الباحثة لمياء عماني و محمد زكياء بن معزوز (2017)، دراسة Hatim Ameer Mahram (2012)، دراسة Kassim (2016) و دراسة Ali & Uddin (2016) وغيرها من الدراسات الأخرى.

و بالعودة إلى الدراسات السابقة التي أجريت في هذا المجال تم الاعتماد على المتغيرات التالية :

GDP: الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي. (المصدر International Financial Statistics (IFS)

IBF: القروض الممنوحة من طرف المصارف الإسلامية. (المصدر: مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)

GFCF: إجمالي تكوين رأس المال الثابت كمتغير يمثل الاستثمار. (المصدر International Financial Statistics)

CPI: مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير يمثل التضخم. (المصدر International Financial Statistics)

ستأخذ الدراسة النموذج التالي : $GDP = f (IBF, GFCF, CPI)$

و يمكن تحديد نموذج (ARDL) كالتالي:

$$\Delta GDP_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^p \theta_i \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^p \phi_i \Delta IBF_{t-i} + \sum_{i=1}^p \varphi_i \Delta GFCF_{t-i} + \sum_{i=1}^p \gamma_i \Delta CPI_{t-i} + \lambda_1 GDP_{t-1} + \lambda_2 IBF_{t-1} + \lambda_3 GFCF_{t-1} + \lambda_4 CPI_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (2)$$

يبين النموذج (2) أن النمو الاقتصادي الممثل بالمتغير GDP يمكن تفسيره بقيمته المتباطئة (المؤخرة زمنياً) ΔGDP_{t-i} و بالقيم

المتباطئة للمتغيرات المستقلة $(\Delta IBF_{t-i}$ و $\Delta GFCF_{t-i}$ و $\Delta CPI_{t-i})$ أما المعاملات $(\theta_i, \phi_i, \gamma_i)$ فتتمثل بمعاملات

المدى القصير أما $(\lambda_4, \lambda_3, \lambda_2, \lambda_1)$ فتتمثل بمعاملات المدى الطويل، ε_t يمثل حد الخطأ.

2- النتائج التطبيقية:

2-1- اختبار جذور الوحدة (Unit Root Test):

قبل بدء عملية التقدير يجب أولاً اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات من أجل معرفة درجة تكامل هذه السلاسل ومن ثمّ التأكد من قابلية استعمال منهجية (ARDL) حيث يجب أن تكون السلاسل متكاملة من الدرجة $I(0)$ أو $I(1)$. و من خلال الجدول رقم (1) تم قبول الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر الوحدة بالنسبة لثلاثة من متغيرات الدراسة (GDP , IBF, CPI) أي أنها غير مستقرة عند المستوى $I(0)$ وذلك لأن جميع احتمالات هذه المتغيرات تفوق 5%، بينما عند إجراء الفرق الأول لنفس المتغيرات السابقة نرفض الفرضية العدمية مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة عند درجة الفرق الأول $I(1)$ وعند مستوى معنوية 5%. أما بالنسبة للمتغير (GFCF) إجمالي تكوين رأس المال فتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة التي تنص بعدم وجود جذر الوحدة و ذلك لأن الاحتمال 0.0028 هو احتمال أصغر بكثير من 5%.

جدول رقم (01): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات.

المتغيرات	الاختبار	المستوى الأصلي			الفرق الأول			درجة التكامل
		$t_{statistique}$	Prob	القرار	$t_{statistique}$	Prob	القرار	
GDP	ADF	-3.191366	0.1072	غير مستقرة	-4.5924	0.0096	مستقرة	I(1)
	PP	-3.0298	0.1531	غير مستقرة	-4.3066	0.0164	مستقرة	I(1)
IBF	ADF	-1.9044	0.6108	غير مستقرة	-3.6051	0.0599	مستقرة	I(1)
	PP	-2.1353	0.4953	غير مستقرة	-4.2487	0.0182	مستقرة	I(1)
GFCF	ADF	-5.1990	0.0028	مستقرة	-	-	-	I(0)
	PP	-5.2585	0.0025	مستقرة	-	-	-	I(0)
CPI	ADF	-7.5007	0.0001	مستقرة	-	-	-	I(0)
	PP	-1.9857	0.5717	غير مستقرة	-4.5197	0.0110	مستقرة	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

بعد التأكد من شرط تطبيق منهجية (ARDL) و المتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال اختبار جذر الوحدة بحيث تبين أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أي $I(1)$ أو الدرجة صفر $I(0)$ لذلك سنمر للخطوة الموالية.

2-2- اختبار علاقة التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bounds Test):

يهدف هذا الاختبار إلى رؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم و هي أنه لا توجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات.

سنقوم باختبار الفرضية التالية باستعمال Wald Test أو Bounds Test :

$$\begin{cases} H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = \lambda_4 = 0 \\ H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq \lambda_4 \neq 0 \end{cases}$$

- تمثل إحصائية الاختبار في F-statistic المحسوبة التي تتم مقارنتها بقيمة (F) الجدولية المحتسبة من قبل (Perasan et al) عام 2001 ونظرا لأن اختبار (F) له توزيع غير معياري فإن هناك قيمتين حرجتين له:
- قيمة الحد الأدنى: تفترض أن كل المتغيرات ساكنة في مستواها الأصلي، أي متكاملة من الرتبة صفر I(0).
 - قيمة الحد الأعلى: تفترض أن كل المتغيرات ساكنة في فرقها الأول، أي متكاملة من الرتبة الأولى I(1).
- يكون القرار على ثلاث حالات:
- إذا كانت قيمة إحصائية (F) المحتسبة أقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة (F) الجدولية، تقبل فرضية العدم أي عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل).
 - إذا كانت قيمة إحصائية (F) المحتسبة أكبر من قيمة الحد الأدنى لقيمة (F) الجدولية، تقبل الفرضية البديلة أي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (توجد علاقة توازنية طويلة الأجل).
 - إذا كانت قيمة إحصائية (F) المحتسبة تقع ما بين الحد الأعلى و الحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من طرف Pesaran and al (2001) عندئذ لا يمكن أخذ أي قرار فنحن في ما يسمى بمنطقة الشك.

الجدول (2): اختبار Bounds Test.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	12.71454	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخزجات برنامج Eviews 10

K: يمثل عدد المتغيرات المستقلة.

قيمة إحصائية $F = 12.71$ وهي أكبر من جميع حدود القيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية المقترحة من طرف Pesaran (2001) and al (10%، 5%، 2.5%، 1%) و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل بالفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل ، بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي و المتغيرات المفسرة له، سوف نقوم بتقدير معالم هذه العلاقة وفقا لمنهجية (ARDL).

2-3- اختبار استقرار النموذج ككل :

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في قياس أثر التطور التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي وخلوه من المشاكل القياسية يجب القيام بالاختبارات التشخيصية Diagnostics Test التالية:

2-3-1- اختبار وجود ارتباط ذاتي للأخطاء:

في هذا الصدد من المهم أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي، اذا لم يحدث ذلك فان تقديرات المعلمات لا تكون متسقة (بسبب القيم المتخلفة للمتغير التابع التي تظهر كأنحدار في النموذج). ولهذا نستخدم الاختبار التالي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.592177	Prob. F(2,3)	0.6071
Obs*R-squared	4.811739	Prob. Chi-Square(2)	0.0902

0.6071 أكبر من 0.05 و منه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء في النموذج المدروس.
2-3-2- اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ :

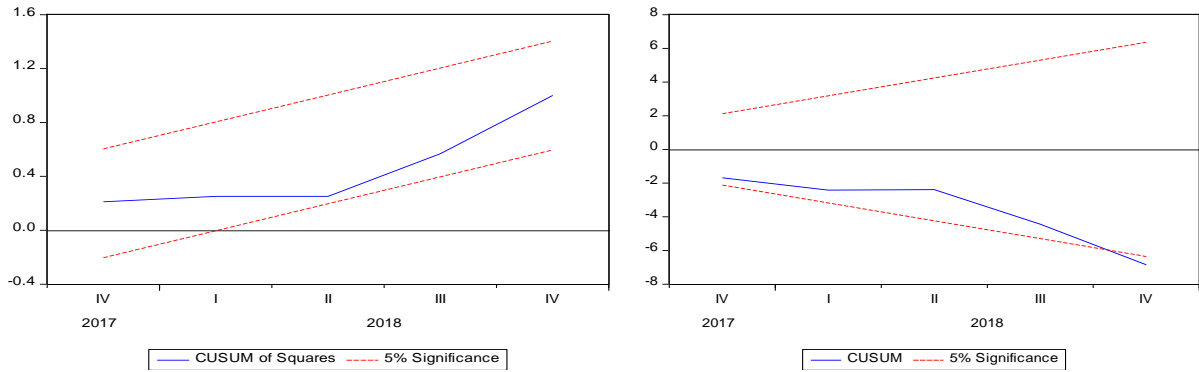
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.381655	Prob. F(11,5)	0.9150
Obs*R-squared	7.759070	Prob. Chi-Square(11)	0.7347

0.9150 و 0.7347 أكبر من 0.05 و منه نقبل فرضية العدم أي أن تباين الأخطاء متجانس، وهذا يعني أن المتغيرات مستقلة عن بعضها فلا وجود لارتباط خطي بينها.

2-3-3- اختبار المجموع التراكمي و مربع المجموع التراكمي **CUSUM TEST** و **CUSUM SQUARES TEST** :
يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من المجموع التراكمي للبواقي المعادة CUSUM وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة Squares of CUSUM داخل الحدود الحرجة.

الشكل (1): الأشكال البيانية لاختبارات كل من CUSUM و CUSUMSQ.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح جليا في الشكل (1) أن المعاملات المقدرة مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، أي أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين النتائج في المدى الطويل وال المدى القصير، و بالتالي نموذج ARDL هو النموذج المثالي.

2-4- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

بالاعتماد على معايير Akaike info criterion ، Schwarz criterion ، Hannan-Quinn تم تحديد فترات التباطؤ و تبين أن النموذج (2, 1, 2) ARDL(3, 2, 1, 2) هو النموذج الأمثل، نتائج التقدير في المديين القصير و الطويل موضحة في الجدول التالي:

الجدول (3): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL(3, 2, 1, 2))

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(LGDP)

Selected Model: ARDL(3, 2, 1, 2)

Sample: 2014Q1 2018Q4

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.313098	0.101688	-3.079015	0.0275
D(GDP(-2))	-0.314237	0.099374	-3.162164	0.0250
D(IBF)	-0.188678	0.280599	-0.672410	0.5311
D(IBF(-1))	0.509573	0.256246	1.988610	0.1034
D(GFCF)	0.202391	0.026207	7.722775	0.0006
D(CPI)	0.005465	0.003198	1.709065	0.1481
D(CPI(-1))	-0.007727	0.003097	-2.495031	0.0548
CointEq(-1)*	-0.316981	0.029632	-10.69724	0.0001
R-squared	0.940708	Mean dependent var		0.001964
Adjusted R-squared	0.894592	S.D. dependent var		0.045322
S.E. of regression	0.014715	Akaike info criterion		-5.294778
Sum squared resid	0.001949	Schwarz criterion		-4.902677
Log likelihood	53.00561	Hannan-Quinn criter.		-5.255802
Durbin-Watson stat	1.933407			

ARDL Long Run Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IBF	3.768747	1.125624	3.348141	0.0204
GFCF	1.134441	0.480424	2.361334	0.0646
CPI	-0.020853	0.017464	-1.194036	0.2860
C	-48.60661	19.74467	-2.461758	0.0571

$$EC = LGDP - (3.7687*LIBF + 1.1344*LGFCF - 0.0209*CPI - 48.6066)$$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يتبين من الجدول (3) أن حد تصحيح الخطأ (ECM) سالب (-0.3169) و معنوي (P=0.0001) أصغر من 0.05 و هذا ما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة كما أن 31.69 بالمائة من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن

أي فصل واحد للعودة للوضع التوازني الطويل الأجل. كما يتضح من الجدول أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.9407$ أي أن 94.07% من التغيرات الحاصلة في النمو تفسرها متغيرات النموذج مجتمعة كما أن قيمة معامل التحديد أقل من إحصائية DW وبالتالي فإن الانحدار ليس زائفاً، كما أن إحصائية Durbin-Watson لا توحي إلى وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء.

2-5- اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة:

من بين الطرق المستخدمة أيضاً للوصول إلى العلاقة ما بين مجموعة من متغيرات السلاسل الزمنية (Multivariate time series models) ما يسمى بطريقة السلاسل الزمنية المتعددة والتي تفسر قيم المتغير الحالية بالقيم السابقة له، وبالقيم السابقة للمتغيرات الأخرى، لذلك سيستند التحليل القياسي على ما يسمى باختبارات جرانجر للسببية (Multivariate Granger Causality).

الجدول (4): نتائج اختبار Granger للسببية في المدى القصير بين متغيرات الدراسة.

Pairwise Granger Causality Tests

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
IBF does not Granger Cause GDP	18	4.95042	0.0252
GDP does not Granger Cause IBF		0.56247	0.5831
GFCF does not Granger Cause GDP	18	3.77800	0.0509
GDP does not Granger Cause GFCF		0.47315	0.6334
CPI does not Granger Cause GDP	18	0.81037	0.4659
GDP does not Granger Cause CPI		0.20198	0.8196

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول (4) نلاحظ أن احتمال تأثير القروض الممنوحة من طرف البنوك الإسلامية للاقتصاد هو 0.0252 وهو احتمال أصغر بكثير من 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن IBF يسبب GDP ، بينما احتمال تأثير الناتج المحلي الإجمالي على القروض الإسلامية هو 0.5831 و هو احتمال أكبر من 5% و بالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أنه لا توجد أي علاقة سببية بين GDP و IBF، و بالمثل نجد أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت يسبب GDP بينما GDP لا يسبب GFCF، ولا توجد أي علاقة سببية تذكر بين التضخم و الناتج المحلي الإجمالي.

3- تحليل النتائج:

نلاحظ من الجزء العلوي للجدول (3) أي تقدير نموذج تصحيح الخطأ على المدى القصير أن أغلب المعاملات كان معنوي عند المستوى 1% و 5% ، ولقد توزعت التأثيرات بين ما هو سلبي و ما هو ايجابي، كل حسب درجة تأخيره. فنلاحظ أن القروض المصرفية الإسلامية IBF قد أثرت على الناتج المحلي الإجمالي سلبياً و غير معنوي في بداية الفترة، لكن عند درجة التأخير الأولى أصبح تأثيرها ايجابي لكن بقي غير معنوي في المدى القصير ، إجمالي تكوين رأس المال الثابت GFCF في بداية الفترة كان تأثيره موجب و معنوي على الناتج المحلي الإجمالي، نلاحظ أيضاً من الجدول أن مؤشر أسعار الاستهلاك كان له تأثير سلبي و معنوي على الناتج المحلي الإجمالي.

الجزء السفلي من الجدول (3) يظهر تقدير العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرات التي تم اختيارها انطلاقاً من الدراسات السابقة و من النظرية الاقتصادية حيث كان بعضها موجب و البعض الآخر سالب كما نلاحظ أن بعضها كان معنوي و الآخر غير معنوي. يتضح من الجدول أن القروض المصرفية الإسلامية (IBF) تؤثر ايجابياً و معنوياً على الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل و هذا يبين فعاليتها في

دفع عجلة النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية و هذا ما يعزز الفكرة القائلة بأن وجود نظام مصرفي جيد الأداء يعزز النمو الاقتصادي حيث أن المملكة العربية السعودية تطبق نظاما مرنا حيال المتطلبات الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية بحيث تسمح لكل مؤسسة بإجراء تقييم ذاتي عبر هيئاتها الشرعية لمدى تطابق المنتج مع الشريعة الإسلامية، في حين أن ماليزيا مثلا تلزم المؤسسات بالحصول على الموافقة الشرعية من المصرف المركزي. علاوة على ذلك العلاقة السببية ذات اتجاه واحد فقط من التمويل المصرفي الإسلامي إلى النمو الاقتصادي و هو ما يتوافق مع فرضية العرض القائد، إجمالي تكوين رأس المال يؤثر إيجابيا و معنويا على الناتج المحلي الإجمالي وقد يرجع ذلك إلى فعالية التمويل الذي يجذب المستثمرين على الاستثمار في المشاريع التنموية ذات المردود الكبير، و في الأخير ظهر تأثير التضخم على الناتج المحلي الإجمالي سالب لكن غير معنوي و هذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة.

خاتمة:

هناك جدل بين الباحثين و الاقتصاديين حول تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي، حيث تشير بعض الدراسات إلى الدور الإيجابي الذي يلعبه القطاع المصرفي في التأثير على النمو الاقتصادي بينما دراسات أخرى توصلت إلى أن القطاع المصرفي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، و باعتبار أن التمويل المصرفي الإسلامي جزء من القطاع المصرفي حاولت هذه الدراسة التحقيق في العلاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية و كذا اتجاه العلاقة السببية بينهما خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و 2018 على أساس بيانات ربع سنوية، توصلت الدراسة إلى أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت يؤثر إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير و الطويل، أما بالنسبة للتمويل المصرفي الإسلامي فيؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، كما توصلت الدراسة أيضا إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من التمويل المصرفي الإسلامي إلى النمو الاقتصادي وهذا ما يتوافق مع فرضية العرض القائد، و أظهرت النتائج أيضا إلى أن مؤشر أسعار الاستهلاك يؤثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير و الطويل.

التوصيات:

- ينبغي على السلطة النقدية في المملكة العربية السعودية أن تستمر في تعزيز الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال انشاء المزيد من المصارف الإسلامية و النوافذ الإسلامية و السماح للمصارف الإسلامية الأجنبية للعمل في المملكة العربية السعودية.

- الالتزام بتطوير النظام المالي الإسلامي الشامل حتى يكون نظام مالي دولي أكثر عولمة و تكامل يمكن من تكبير حصة التمويل الإجمالي للبنوك الإسلامية.

قائمة المراجع:

- Abdelghani Echchabi و Dhekra Azouzi. (2015, 08 03). Islamic Finance Development and Economic Growth Nexus: The Case of the United Arab Emirates (UAE). *American Journal of Economics and Business Administration*. 111-106 ، الصفحات ،
- Anass Melloul, Saif Eddine Chaik و Reda Oujgha. (2017). Empirical Analysis of Islamic Banking and Economic Growth. *Economic Alternatives*. 102-89 ، الصفحات ،
- Asma Hadjila, Noureddine Menaguer, Mohamed El aid و Mohamed Benbouziane 05). May, 2015. Islamic Banking and Economic Growth: Empirical Evidence from Saudi Arabia. *International Journal of Engineering Research and Management*. 315-308 ، الصفحات ،
- Hatem Ameer Mahran. (2012). Financial Intermediation and Economic Growth in Saudi Arabia: An Empirical Analysis, 1968-2010. *Modern Economy*. 640-626 ، الصفحات ،

- Ibrahim Mohammed Lawal و Umar Babagana Imam. (2016). Islamic Finance and Economic Growth: Empirical Evidence from Nigeria. *Journal of Economics and Sustainable Development*. 108-99 الصفحات ،
- Med Hakim Ali و Med Akther Uddin. (2016, 06 04). Does Islamic bank financing lead to economic growth? An empirical analysis for Malaysia. *Munich Personal RePEc Archive MPRA*.
- Mihail Petkovski و Jordan Kjosevski. (2014). Does banking sector development promote economic growth? An empirical analysis for selected countries in Central and South Eastern Europe. *Economic Research-Ekonomiska Istrazivanja*. 66-55 الصفحات ،
- Mohamad Abduh و Mohd Omar Azmi. (2012). Islamic banking and economic growth: the Indonesian experience. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*. 47-35 الصفحات ،
- Mosab Tabash و Raj Dhankar. (2014). Islamic Finance and Economic Growth: An Empirical Evidence from United Arab Emirates (UAE). *Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking (JEIEFB)* ، (الصفحات 1085-1069
- Nalan Isik. (2018, 03). Growth, Islamic Banking and Schumpeterian Vision: An Empirical Evidence from the Gulf Arab states. *INTERNATIONAL JOURNAL OF ISLAMIC ECONOMICS AND FINANCE STUDIES*. 55-40 الصفحات ،
- Nedjib Hachicha و Amin Ben Amar. (2016, 02 03). Does Islamic bank financing contribute to economic growth? The Malaysian case. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management* ، الصفحات 368-349
- Patrick Imam و Kangni Kpodar. (2016, 08 09). Islamic banking: Good for growth? *Economic Modelling* ، الصفحات 401-387
- Pesaran و and others. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationship. *Journal of Applied Econometrics*. 326-289 الصفحات ،
- S.C Kharroubi. (2012). Reassessing the impact of finance on growth. *Bank for international*. 17-1 الصفحات ،
- Salina Kassim. (2016). Islamic finance and economic growth: The Malaysian experience. *Global Finance Journal* ، الصفحات 24-01

حربي محمد موسى عريقات. (2006). مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

حسن خلف فليح. (2006). البنوك الإسلامية. عمان: عالم الكتب الحديث.

زياد جلال الدماغ. (2012). الصكوك الإسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية. عمان- الأردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع.

فيصل شياد، و اسماعيل مومني. (2016, 12 11). هل ساهمت المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي: دلائل تجريبية من ماليزيا. *مجلة روى اقتصادية* ، الصفحات 473-456

لمياء عماني، و محمد زكرياء بن معزوز. (2017). قياس تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المغرب-دراسة تجريبية باعتماد نموذج ARDL. *مجلة الباحث* ، الصفحات 142-129

محمد أمين ابن عابدين. (2000). رد المختار على الدر المختار. بيروت: دار المعرفة.

محمد عبد العزيز عجمية، و إيمان عطية ناصف. (2000). التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية. الاسكندرية: قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية.